**موقف المستشرقين من التفسير بالمأثور والرد عليهم**

**إعداد الدكتور/محمد إبراهيم الشربيني صقر**

**كلية بهانج الاسلامية السلطان أحمد شاه بماليزيا**

**KIPSAS**

**محور: مناقشة الدراسات الغربية المعاصرة حول**

**القرآن الكريم وعلومه**

بحث مقدم إلى

**المؤتمر القرآني الدولي السنوي (مقدس: 5)**

**مركز بحوث القرآن بجامعة ملايا في ماليزيا**

**5-6 / 05/ 2015.**

**مقدمة**

الحمد لله رب العالمين، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفُواً أحد , والصلاة والسلام على خير خلق الله نبينا وحبيبنا محمد-صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحابته أجمعين.

وبعد:

أ- أهمية البحث :

إنه مما لاشك فيه أن الأمة الاسلامية قد بدأ وجودها العلمي والحضاري بنزول القرآن الكريم ،ومنذ أن بزغ هذا النور على البشرية وأعداء الاسلام يحاربونه ليل نهار ، وبشتى الطرق والأساليب ، وعلى مر التاريخ ؛ ومن بين وسائلهم دراسة القرآن الكريم والطعن فيه والتشكيك في مصداقيته ، فجندوا لذلك جيشاً من المفكرين ، وهذا ما نجده واضحاً في حركة الاستشراق الحديثة .

وكان ممن اهتم بتفسير القرآن الكريم من المستشرقين جولد تسيهر اليهودي المجري ؛ الذي ألف كتاباً عن علم التفسير الاسلامي وأسماه ( المذاهب الاسلامية في تفسير القرآن الكريم ) .

تحدث فيه عن علم القراءات ، وتفسير القرآن بالمأثور ، وتفسير القرآن بالرأي ، وأخذ يبث سمومه في هذا الكتاب ، ويطعن في التفسير بالمأثور ، ورجاله مثل :سيدنا عبد الله بن عباس – رضي الله عنه-

ولقد اخترت هذا المستشرق وكتابه نظراً لشهرته وكتاباته الكثيرة عن الاسلام والقرآن ، ولأن بعض المنتسبين إلى الاسلام قد سلكوا طريقه ، ونهجوا نهجه ؛فلا بد من الرد عليهم ، وإبطال حججهم ؛ نصرة للإسلام والقرآن الكريم .

ب- أهداف البحث :

1- معرفة حقيقة الدراسات الغربية المعاصرة حول القرآن الكريم وعلومه

2- عرض شبهات المستشرقين حول القرآن الكريم وعلومه والرد عليها

ج- هيكلية البحث وتقسيمه:

وقد قسمت هذا البحث إلى : مقدمة ومطلبين وخاتمة وفهرس للمصادر

فالمطلب الأول :التعريف بمصطلح الاستشراق والتفسير بالمأثور

أولاً: تعريف مصطلح الاستشراق والمستشرقين

ثانياً: تعريف التفسير بالمأثور

المطلب الثاني: شبهات المستشرقين حول التفسير بالمأثور والرد عليهم

أولاً:شبهة امتناع بعض الصحابة والتابعين عن تفسير القرآن الكريم والرد عليها

ثانياً:شبهة التضاد في روايات التفسير والرد عليها

ثالثاً: الطعن في رجال التفسير بالمأثور والرد عليها

 ثم الخاتمة وقد اشتملت على نتائج البحث والتوصيات , ثم فهرس للمصادر والمراجع .

والله أسأل أن يتقبل منا هذا العمل . اللهم آمين . وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

**المطلب الأول : التعريف بالاستشراق والتفسير بالمأثور**

إن تحديد المفاهيم من أوليات المهام في البحث العلمي ، وهذا البحث اشتمل على عدة مصطلحات ، ينبغي التعريف بها ؛ وفي السطور التالية نقوم بالتعريف بمصطلحات : الاستشراق ،والتفسير ، والتفسير بالمأثور .

**أولاً : التعريف بالاستشراق والمستشرقيين :**

قبل بداية الحديث عن موقف المستشرقين من تفسير القرآن الكريم ، نتعرض لمعنى الاستشراق في اللغة والاصطلاح

**أ- المَعْنَى اللُّغَوِي للإسْتِشْرَاقِ :**

اشْتُقَّ هذا المُصْطَلَحُ مِنْ كَلِمَةِ ( شَرْق ):وَهِيَ جِهَةِ شُرُوقِ الشّمْسِ ، والتَّشْرِيقُ: الأَخْذُ في نَاحِيَةِ المَشْرِقِ ؛ يُقَالُ شَتّانَ بَيْن مُشَرِّقٍ ومُغرِّبٍ، وشَرَّقوا: ذَهَبُوا إلى الشَّرْق أَو أَتَوا الشَّرْقَ**.**[[1]](#footnote-1)

وَتُشِيرُ بَعْضُ المَصَادِرِ اللُّغَوية الحَدِيثَةُ إلى أن كَلِمَة ( اسْتَشْرَقَ ) :تعني طَلَبَ عُلُومَ الشرق ولُغَاتهم (مُوَلَّدَةٌ عَصْرِيّةٌ ) :

 يُقَالُ لمن يُعْنَى بذلك من عُلَمَاء الفِرِنْجَة[[2]](#footnote-2) .

**ب- المعنى الاصطلاحي للإستشراق :**

الاستشراق من المفاهيم الواسعة التي لها مدلولات وتعريفات كثيرة ؛ ترجع إلى اتجاهات مُعَرِّفِهَا وموقفهم منها ، وهذه بعض التعريفات الموجزة لمصطلح الاستشراق **.**

**1-** الاستشراق هو:" تعبير أطلقه غير الشرقيين على الدراسات المتعلقة بالشرقيين :شعوبهم وتاريخهم وأديانهم ولغاتهم وأوضاعهم الاجتماعية وبلدانهم وسائر أراضيهم ، وما فيها من كنوز وخيرات، وحضاراتهم ،وكل ما يتعلق بهم "[[3]](#footnote-3).

 وكان هدف الغربيين من هذا الإطلاق العام الذي يشمل كل الشرق والشرقيين ، مسلمين أو غير مسلمين ؛ أن يكون غطاءً للهدف الأساسي ، الذي هو دراسة كل ما يتعلق بالإسلام والمسلمين لخدمة أغراض التبشير من جهة ، وأغراض الاستعمار الغربي لبلدان المسلمين من جهة أخرى ، ثم لإعداد الدراسات اللازمة لمحاربة الإسلام وتحطيم الأمة الإسلامية وتجزئتها وتفتيت وحدتها .

 ثم توسعت الدراسات الاستشراقية بعد توسع الاستعمار الغربي في الشرق ، فتناولت جميع ديانات الشرق وعاداته وحضاراته وجغرافيته وتقاليده ولغاته وكل ما يتعلق به **.**[[4]](#footnote-4)

2- ويُعَرَّف أيضاً بأنه :" أسلوب غربي للسيطرة على الشرق واسْتِبْنَاِئه- أي بناء ذلك الشرق؛ طبقاً للمفاهيم الغربية- وامتلاك السيادة عليه ."[[5]](#footnote-5)

3- وقيل عنه :" مصطلح أو مفهوم عام يطلق عادة على اتجاه فكري يعني بدراسة الحياة الحضارية للأمم الشرقية بصفة عامة ، ودراسة حضارة الاسلام والعرب بصفة خاصة ."[[6]](#footnote-6)

**ج – تعريف المستشرقين:**

المستشرقون : هم الذين يقومون بالدراسات الاستشراقية من غير الشرقيين ، ويقدمون دراساتهم ونصائحهم ووصاياهم للمبشرين و المستعمرين:

 1- للمبشرين : بغية تحقيق أهداف التبشير .

 2- وللدوائر الاستعمارية: بغية تحقيق أهداف الاستعمار .

 وكثير من المستشرقين قساوسة منتظمون في السلك الكنسي ، فهم بمقتضى مهنتهم أصحاب مهمات تبشيرية .

 وآخرون منهم موظفون ببلدانهم في الدوائر السياسية والإدارية المختصة بشؤون الاستعمار بصفة باحثين أو مستشارين أو نحو ذلك .

واندس في الاستشراق يهود كثيرون ينافقون النصارى ويخدمون سراً ؛أهدافاً يهودية ضمن المخطط اليهودي العام .[[7]](#footnote-7)

ومن هذه التعريفات لمصطلح الاستشراق والمستشرقين يتضح :

أن الاستشراق هو : دراسة الاسلام ولمسلمين من حيث كتبهم وثقافتهم وتقاليدهم وكل ما يتعلق بهم لغرض التشكيك في الدين والقضاء عليه ومسخ هوية المسلمين والسيطرة عليهم ، وذلك عن طريق جيش من الباحثين المتخصصين في جميع المجالات .

**ثانياً: تعريف التفسير بالمأثور:**

ينقسم التفسير باعتبارالوصول إليه إلى قسمين:

١-تفسير بالمأثور:والطريق الوصول إليه الأثر.

٢-تفسير بالرأي:وطريق الوصول إليه الاجتهاد.

وسوف نناقش في بحثنا هذا النوع الأول وهو التفسير بالمأثور ،وقبل الحديث عنه نعرف التفسير في المعنى اللغوي .

**1- التفسير في اللغة:**

قبل الحديث عن معنى التفسير بالمأثور ؛ أوضح هنا المعنى اللغوي لكلمة التفسير ؛ وهذه الكلمة مشتقة من الفعل

( فَسَرَ) فالفاء، والسين، والراء كلمة واحدة تدلُّ على بيانِ شيءٍ وإيضاحِه[[8]](#footnote-8).

والفَسْرُ: البيان، فَسَر الشيءَ يفسِرُه بالكَسر وتَفْسُرُه بالضم فَسْراً وفَسَّرَهُ: أَبانه... ، الفَسْرُ: كشف المُغَطّى والتَّفْسير كَشف المُراد عن اللفظ المُشْكِل، واسْتَفْسَرْتُه كذا، أَي سأَلته أَن يُفَسِّره لي[[9]](#footnote-9)

ومما سبق يتضح أن مدلولات كلمة تفسير تعني :

البيان والكشف والايضاح .

**2- التفسير في الاصطلاح :**

أما عن المعنى الاصطلاحي للتفسير فيوضحه العلماء الذين ألفوا في علوم القرآن ؛ ومن هذه التعريفات :

1. **التفسير:** هو

" علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم - ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحِكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ ".[[10]](#footnote-10)

**ب\_ ويعرف أيضاً بأنه** :

" علم نزول الآيات، وشؤونها، وأقاصيصها، والأسباب النازلة فيها، ثم ترتيب مكيها، ومدنيها، ومحكمها، ومتشابهها وناسخها، ومنسوخها، وخاصها، وعامها، ومطلقها، ومقيدها، ومجملها، ومفسرها، وحلالها، وحرامها، ووعدها، ووعيدها، وأمرها، ونهيها، وعِبرها، وأمثالها".[[11]](#footnote-11)

 **ج – ومن تعريفه كذلك :**

" علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها، الإفرادية، ومعانيها التركيبية، وتفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض أجزائه، قال أهل البيان: التفسير هو أن يكون في الكلام لبس، وخفاء فيؤتى بما يزيله ويفسره ".[[12]](#footnote-12)

**3- معنى التفسير بالمأثور :**

1. التفسير بالمأثور : هو ما جاء في القرآن، أو السنة، أو كلام الصحابة، بياناً لمراد الله تعالى[[13]](#footnote-13)
2. وقيل: هو ما جاء في القرآن نفسه من البيان والتفصيل، وما نقل عن الرسول- صلى الله عليه وسلم - ، وأصحابه، والتابعين مسنداً إلى من قبلهم على الصحيح[[14]](#footnote-14)

 ج - وقد سُئلَ الامام ابن تيمية عن أحسن طرق التفسير؟ فقال :

إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن؛ فما أُجمِل في مكان فإنه قد فُسِرَ في موضع آخر، وما اختصر من مكان فقد بسط في موضع آخر فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له.. وإذا لم نجد التفسير في القرآن، ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن.. ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح والعمل الصالح...، وإذا لم تجد التفسير في الـقرآن، ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين.[[15]](#footnote-15)

**المطلب الثاني: شبهات المستشرقين حول التفسير بالمأثور والرد عليهم**

أثار المستشرقون حول التفسير بالمأثور ؛ عدة شبهات ؛ وذلك للتقليل من شأن القرآن الكريم ، والتشكيك في موثوقيته ، وقطع الصلة بينه وبين المسلمين ، وإحداث الاضطرابات في عقول القراء والمثقفين .

وهذه بعض شبهاتهم :

**أولاً :شبهة امتناع بعض الصحابة والتابعين عن تفسير القرآن الكريم**

 ذكر المستشرق ( جولد زيهر) في كتابه : المذاهب الاسلامية في تفسير القرآن ،دعوى امتناع الصحابة والتابعين والعلماء عن تفسير القرآن الكريم فقال :

" إن هذا النوع من النظر والتأليف لم يصادف تشجيعاً في الأوساط الدينية في الاسلام قديماً فحسب ؛ بل إن العلماء والفقهاء حذروا من ذلك غاية التحذير ، ولدينا شواهد من القرن الثاني الهجري تدل على أن الاشتغال بالتفسير كان ينظر إليه بعين الريبة ، وأن الرأي إزاء هذا العمل كان مصحوباً بالمقاومة له والفزع منه ."[[16]](#footnote-16)

ثم ذكر بعض الشواهد على ما يزعم ؛ عن بعض الصحابة والتابعين والعلماء ، واستدل كذلك بقصة عن سيدنا عمر وضربه لرجل يسمى ( ابن صَبِيغ) لأنه يسأل عن المعاني الغامضة في القرآن الكريم .

كما ذكر رواية محكية عن الامام أحمد : ثلاثة أشياء لا أصل لها : التفسير والملاحم والمغازي. [[17]](#footnote-17)

**الرد على هذه الشبهة:**

1. إن علم التفسير كان يستخدمه الصحابة ، بل إنهم كانوا يبحثون عن تفسير الآيات ؛ ويسأل بعضهم بعضاً ؛وكذلك كان حال التابعين ومن تبعهم .

ويذكر الامام ابن عطية حرص الصحابة على تعلم علم التفسير، ويذكر طبقات المفسريين من الصحابة ومن التابعين فيقول :

"...وَكَانَ جِلَّةٌ مِنَ السَّلَفِ كَثِيرٌ عَدَدُهُمْ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ وَهُمْ أَبَقُوا[[18]](#footnote-18) عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ .

 فَأَمَّا صَدْرُ الْمُفَسِّرِينَ وَالْمُؤَيَّدُ فِيهِمْ فَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَيَتْلُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ تَجَرَّدَ لِلْأَمْرِ وَكَمَّلَهُ، وَتَبِعَهُ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ؛ كَمُجَاهِدٍ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَغَيْرِهِمَا، وَالْمَحْفُوظُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنَ الْمَحْفُوظِ على عَلِيٍّ..

وَعَنْ عَامِرِ بْنِ وَاثِلَةَ قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَخْطُبُ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ:

سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء يَكُونُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا حَدَّثَتْكُمْ بِهِ، سَلُونِي عَنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَوَاللَّهِ مَا مِنْ آية إلا أنا أعلم أبليل نزلت أم بِنَهَارٍ، أَمْ فِي سَهْلٍ نَزَلَتْ أَمْ فِي جَبَلٍ ...

وَمِنَ الْمُبَرِّزِينَ فِي التَّابِعِينِ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَمُجَاهِدٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَعَلْقَمَةُ. قَرَأَ مُجَاهِدٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قِرَاءَةَ تَفَهُّمٍ وَوُقُوفٍ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ، وَيَتْلُوهُمْ عِكْرِمَةُ وَالضَّحَّاكُ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَلْقَ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَإِنَّمَا أَخَذَ عَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ ...

ثُمَّ حَمَلَ تَفْسِيرَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عُدُولُ كُلِّ خَلَفٍ، كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

( **يَحملُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ**).[[19]](#footnote-19)

قَالَ الْخَطِيبُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ: وَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَنَّهُمْ أَعْلَامُ الدِّينِ وَأَئِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ لِحِفْظِهِمُ الشَّرِيعَةَ مِنَ التَّحْرِيفِ، وَالِانْتِحَالِ لِلْبَاطِلِ، وَرَدِّ تَأْوِيلِ الْأَبْلَهِ الْجَاهِلِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِمْ، وَالْمُعَوَّلُ فِي أَمْرِ الدِّينِ عَلَيْهِمْ، رَضِيَ الله عنهم.[[20]](#footnote-20).

أما من امتنع من الصحابة والتابعين عن التفسير فقد كان ذلك تورعاً كما يقول ابن عطية :

" كَانَ جِلَّةٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ كَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَامِرٍ الشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا يُعَظِّمُونَ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَيَتَوَقَّفُونَ عَنْهُ تَوَرُّعًا وَاحْتِيَاطًا لِأَنْفُسِهِمْ مَعَ إِدْرَاكِهِمْ وَتَقَدُّمِهِمْ.

. قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَنْبَارِيُّ: وَقَدْ كَانَ الْأَئِمَّةُ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِي يَتَوَرَّعُونَ عَنْ تَفْسِيرِ الْمُشْكِلِ مِنَ الْقُرْآنِ، فَبَعْضٌ يُقَدِّرُ أَنَّ الَّذِي يُفَسِّرُهُ لَا يُوَافِقُ مُرَادَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَيُحْجِمُ عَنِ الْقَوْلِ. وَبَعْضٌ يُشْفِقُ مِنْ أَنْ يُجْعَلَ فِي التَّفْسِيرِ إِمَامًا يُبْنَى عَلَى مَذْهَبِهِ وَيُقْتَفَى طَرِيقُهُ."[[21]](#footnote-21)

أو يحمل من امتناع الصحابة والتابعين وغيرهم عن التفسير خوفاً من أن يقولوا في كتاب الله عز وجل قولاً خاطئاً ، ورأياً غير صائب ، فعن ابن ابي مليكة قال : سئل أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن تفسير حرف من القرآن فقال : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي! وأين أذهب! كيف أَصْنَعُ! إِذَا قُلْتُ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ الله بغير ما أراد تبارك وتعالى.[[22]](#footnote-22)

1. بل ورد من طريق صحيح أن سيدنا عمر سُئِل عن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[[23]](#footnote-23) فقال:

يقرن بين الرجل الصالح مع الرجل الصالح، ويقرن بين الرجل السوء مع الرجل السوء في النار، فذلك تزويج الأنفس.

وفي رواية عن النعمان أن عمر قال للناس:

ما تقولون في تفسير هذه الآية:﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾؟ فسكتوا. قال: ولكن هو الرجل يزوج نظيره من أهل الجنة،والرجل يزوج نظيره من أهل النار،ثم قرأ:**﴿**احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ **﴾**[[24]](#footnote-24)،[[25]](#footnote-25)

وعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ :

( **أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَءُونَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ لَاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا قَالَ أَيُّ آيَةٍ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[[26]](#footnote-26) قَالَ عُمَرُ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ (أُنْزِلَتْ) فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ وَهُوَ قَائِمٌ بِعَرَفَةَ يَوْمَ جُمُعَةٍ**).[[27]](#footnote-27)

فهذ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه- عندما سُئِلَ عن تفسير هذه الآية ، لم يكتم هذا العلم بل أخذ يوضح تفسيرها بلا حرج لأن هذا اللون من التفسير ؛ تفسيراً محموداً ؛كان عنده علم به فلا مانع من بيانه لأصحابه .

وفي الرواية الثانية نجد سيدنا عمر يحث الصحابة على تعلم تفسير القرآن الكريم ؛ ويسألهم ليثير هممهم وقريحتهم ؛ويطمئن على ما عندهم من التفسير .

بل ويثبت ويقرر ما عنده من علم أسباب نزول الآيات والمكان الذي نزلت فيه.

ف( جولدزيهر) كان استدلاله بقصة سيدنا عمر إستدلالاً خاطئاً ؛وتعذير عمر للرجل لسؤاله عن الغوامض والمبهمات التي تثير الفتن بين الناس ولافائدة منها ، وليست من التفسير المحمود .

وهذ ما قرره جولد زيهر في كتابه ؛ ولكن الحقد اليهودي الدفين جعله يقرر أمراً آخراً .

3- أما مااستدل به جولد زيهر بما روي عن الامام أحمد في تفسير القرآن :ثلاثة أشياء لاأصل لها :التفسير والملاحم والمغازي .

فهذه المقولة التي رويت عن الامام أحمد بهذا اللفظ غير صحيحة ؛ وإنما الصحيح ما أورده الخطيب البغدادي في كتابه : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، ...عن عَبْدَ الْمَلِكِ الْمَيْمُونِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: ثَلَاثَةُ كُتُبٍ لَيْسَ لَهَا أُصُولٌ: الْمَغَازِي وَالْمَلَاحِمُ وَالتَّفْسِيرُ

" وَهَذَا الْكَلَامُ مَحْمُولٌ عَلَى وَجْهٍ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ :

كُتُبٌ مَخْصُوصَةٌ فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ غَيْرُ مُعْتَمِدٍ عَلَيْهَا وَلَا مَوْثُوقٍ بِصِحَّتِهَا لِسُوءِ أَحْوَالِ مُصَنِّفِيهَا وَعَدَمِ عَدَالَةِ نَاقِلِيهَا وَزِيَادَاتِ الْقُصَّاصِ فِيهَا.

فَأَمَّا كُتُبُ الْمَلَاحِمِ فَجَمِيعُهَا بِهَذِهِ الصِّفَّةِ وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي ذِكْرِ الْمَلَاحِمِ الْمُرْتَقَبَةِ وَالْفِتَنِ الْمُنْتَظَرَةِ غَيْرُ أَحَادِيثَ يَسِيرَةٍ اتَّصَلَتْ أَسَانِيدُهَا إِلَى مِنْ وُجُوهٍ مَرْضِيَّةٍ وَطُرُقٍ وَاضِحَةٍ جَلِيَّةٍ.

وَأَمَّا الْكُتُبُ الُمَصَنَّفَةُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فَمِنْ أَشْهَرِهَا كِتَابَا الْكَلْبِيِّ وَمُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ

وعن عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ تَفْسِيرِ الْكَلْبِيِّ، فَقَالَ أَحْمَدُ: مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ كَذِبٌ فَقِيلَ لَهُ: فَيَحِلُّ النَّظَرُ فِيهِ؟ قَالَ: لَا.

...وَلَيْسَ فِي الْمَغَازِي أَصَحُّ مِنْ كِتَابِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ مَعَ صِغَرِهِ وَخُلُوِّهِ مِنْ أَكْثَرِ مَا يُذْكَرُ فِي كُتُبِ غَيْرِهِ. فَمَا رُوِيَ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَمَّنِ اشْتُهِرَ تَصْنِيفُهُ وَعُرِفَ بِجَمْعِهِ وَتَأْلِيفِهِ هَذَا حُكْمُهُ فَكَيْفَ بِمَا يُورِدُهُ الْقُصَّاصُ فِي مَجَالِسِهِمْ وَيَسْتَمِيلُونَ بِهِ قُلُوبَ الْعَوَامِّ مِنْ زَخَارِفِهِمْ؟ إِنَّ النَّقْلَ لِمِثْلِ تِلْكَ الْعَجَائِبِ مِنَ الْمُنْكَرَاتِ وَذَهَابِ الْوَقْتِ فِي الشُّغُلِ بِأَمْثَالِهَا مِنْ أَخْسَرِ التِّجَارَاتِ.

وأَحَادِيثُ الْمَلَاحِمِ وَمَا يَكُونُ مِنَ الْحَوَادِثِ فَإِنَّ أَكْثَرَهَا مَوْضُوعٌ وَجُلَّهَا مَصْنُوعٌ كَالْكِتَابِ الْمَنْسُوبِ إِلَى دَانْيَالَ وَالْخُطَبِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

وهذا لا يعني رفض كلّ ما جاء من أحاديث في هذه الأمور الثلاثة: التفسير والملاحم والمغازي، فاشترط العلماء لمن ينقل الحديث في هذه شروطاً غير التي اشترطوها في الأحاديث التي تتعلق بالأحكام....وعن إِبْرَاهِيمُ التَّمِيمِيُّ، قَالَ: خَلَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ذَاتَ يَوْمٍ فَجَعَلَ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فَأَرْسَلَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَيْفَ تَخْتَلِفُ هَذِهِ الْأُمَّةُ وِكِتَابُهَا وَاحِدٌ وَنَبِيُّهَا وَاحِدٌ وَقِبْلَتُهَا وَاحِدَةٌ؟

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْقُرْآنُ فَقَرَأَنَاهُ وَعَلَمْنَا فِيمَ نَزَلَ وَإِنَّهُ يَكُونُ بَعْدَنَا أَقْوَامٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ وَلَا يَعْرِفُونَ فِيمَ نَزَلَ فَيَكُونُ لِكُلِّ قَوْمٍ فِيهِ رَأْيٌ فَإِذَا كَانَ لِكُلِّ قَوْمٍ فِيهِ رَأْيٌ اخْتَلَفُوا فَإِذَا اخْتَلَفُوا اقْتَتَلُوا فَزَبَرَهُ عُمَرُ وَانْتَهَرَهُ فَانْصَرَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ ثُمَّ دَعَاهُ بَعْدُ فَعَرَفَ الَّذِي قَالَ ثُمَّ قَالَ، إِيهِ أَعِدْ عَلَيَّ .

 وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ أَنَّ التَّفْسِيرَ يَتَضَمَّنُ أَحْكَامًا طَرِيقُهَا النَّقْلُ فَيَلْزَمُ كَتْبُهُ وَيَجِبُ حِفْظُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدِ احْتَجُّوا فِي التَّفْسِيرِ بِقَوْمٍ لَمْ يَحْتَجُّوا بِهِمْ فِي مُسْنَدِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَحْكَامِ وَذَلِكَ لِسُوءِ حِفْظِهِمُ الْحَدِيثَ وَشُغُلِهِمْ بِالتَّفْسِيرِ فَهُمْ بِمَثَابَةِ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ حَيْثُ احْتُجَّ بِهِ فِي الْقِرَاءَاتِ دُونَ الْأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَاتِ لِغَلَبَةِ عِلْمُ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ فَصَرَفَ عِنَايَتَهُ إِلَيْهِ"[[28]](#footnote-28) .وقد حثّ العلماء على كَتب أحاديث المغازي لما فيها من العلم الكثير،يَقُولُ الزُّهْرِيَّ :

 " فِي عِلْمِ الْمَغَازِي عِلْمُ الْآخِرَةِ وَالدُّنْيَا.

وعَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: كَانَ أَبِي يُعَلِّمُنَا مَغَازِيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَعُدُّهَا عَلَيْنَا، وَسَرَايَاهُ وَيَقُولُ: يَا بَنِيَّ هَذِهِ مَآثِرُ آبَائِكُمْ فَلَا تُضَيِّعُوا ذِكْرَهَا"[[29]](#footnote-29)

وبهذا يتبيّن أن الأحاديث الواردة في التفسير والمغازي والملاحم ليست كما يظن الكثير أنها كلها لا أصل لها، وأنها لا تصح، نعم الكثير منها موقوف على الصحابة أو التابعين، وهذا لا يعني عدم صحتها، فالصحابة إنما تعلموا من النبيّ صلى الله عليه وسلم، والتابعون تعلموا من الصحابة، والكثير من أحاديث المغازي مرسلة؛ لأن الإرسال كان شائعاً في عصر التابعين، وبخاصة عند الشاميين وهم من أعلم الناس بالمغازي، فلو صحت هذه المراسيل لكفى مع قرائن أخرى يعلمها أهل الشأن كأن يكون ما ينقل ليس بمنكر ولا يخالف أصول الدين وغير ذلك.

وعلى فرض صحة هذه الرواية عن الامام أحمد لكن ليس مرادها ما فهمه جولد زيهر وأمثاله وإنما مرادها :

أن غالبيتها ليست لها أسانيد ؛ ويوضح ذلك الامام الزركشي بقوله :" قال الميموني : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يَقُولُ: ثَلَاثَةُ كُتُبٍ لَيْسَ لَهَا أُصُولٌ: الْمَغَازِي وَالْمَلَاحِمُ وَالتَّفْسِيرُ .

قال المحققون من أصحابه : ومراده أن الغالب أنها ليست لها أسانيد صحاح متصلة وإلا فقد صح من ذلك الكثير ."[[30]](#footnote-30)

ويقول الامام السيوطي : "وأما القسم الذي يمكن معرفة الصحيح منه فهذا موجود كثير والحمد لله وإن قال الامام أحمد : ثلاث ليس لها أصل : التفسير والملاحم والمغازي ؛ وذلك الغالب عليها المراسيل ."[[31]](#footnote-31)

وبهذ يتضح عدم دقة جولد زيهر في نقله هذه الرواية ؛ وحتى ولو كانت صحيحة ؛ فإن لها مدلولات أخرى غير الذي ذكرها ؛ ولكن التعصب الأعمى قاده إلى هذا الطريق !!

**ثانياً: شبهة التضاد في روايات التفسير والرد عليها**

ومن مزاعم (جولد زيهر) حول التفسير بالمأثور: أن التضاد والاختلاف في روايات التفسير بالمأثور يقلل من قيمتها فيقول فى كتابه "المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن" - ما نصه: ( وإنما لمما يلفت النظر فى هذا المحيط، هذه الظاهرة الغريبة، وهى أن التعاليم المنسوبة إلى ابن عباس تحمل طابع التصديق بشكل متساو، وهى فى نفسها تظهر فى تضاد شديد بينها وبين بعضها، مما لا يقبل التوسط أو التوفيق"[[32]](#footnote-32)

ثم يقول بعد كلام ساقه فى هذا الموضوع: "ويمكن أن يُرى من ذلك إلى أى حد يكون مقدار صحة الرأى المستند إلى ابن عباس، وإلى أى حد يمكن الاعتراف به. وما نعتبره بالنسبة له وللآراء المأثورة عنه، يمكن أن يُعتبر إلى أقصى حد بالنسبة للتفسير المأثور، فالأقوال المتناقضة يمكن أن ترجع دائماً إلى قائل واحد، معتمدة فى الوقت نفسه على أسانيد مرضية موثوق بها ..."[[33]](#footnote-33)

ثم يقول بعد كلام ساقه عن الإسناد وما قع فيه من اللعب والخداع: "ومن الملاحظات التى أبديناها، يمكن أن نخلص بهذه النتيجة: وهى أنه لا يوجد بالنسبة لتفسير مأثور للقرآن ما نستطيع أن نسميه وحده تامة أو كياناً قائماً، فإنه قد تُروى عن الصحابة فى تفسير الموضوع الواحد آراء متخالفة وفى أغلب الأحيان يناقض بعضها بعضاً من جهة، ومن جهة أخرى فقد تُنسب للصحابى الواحد فى معنى الكلمة الواحدة أو الجملة كلها آراء مختلفة، وبناء على ذلك، يُعتبر التفسير الذي يخالف بعضه بعضاً، والمناقض بعضه بعضاً، مساوياً للتفسير بالعلم".[[34]](#footnote-34)

**وللرد على هذه الفرية أقول:**

" إن الصحابة كانوا يفسِّرون القرآن بمقتضى لغتهم العربية، وما يعلمونه من الأسباب التى نزل عليها القرآن، وبما أحاط بنزوله من ظروف وملابسات، وكانوا يرجعون فى فهم ما أشكل عليهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وإن المفسِّرين من التابعين كانوا يجلسون لبعض الصحابة يتلقون عنهم ويروون لهم، فأخذوا عنهم كثيراً من التفسير، وقالوا فيه أيضاً برأيهم واجتهادهم وكانت لغتهم العربية لم تصل إلى درجة الضعف التى وصلت إليها فيما بعد.

ونزيد عليه أن ما دُوِّن من العلوم الأدبية، والعلوم العقلية، والعلوم الكونية، ومذاهب الخلاف الفقهية والكلامية، لم يكن قد ظهر شئ منها فى عصر الصحابة والتابعين، وإن كان قد وُجِدت النواة التى نمت فيما بعد وتفرَّعت عنها كل هذه الفروع المختلفة. كان هذا هو الشأن على عهد الصحابة والتابعين، فكان طبيعياً أن تضيق دائرة الخلاف فى التفسير فى هاتين المرحلتين من مراحله، ولا تتسع هذا الاتساع العظيم الذى وصلت إليه فيما بعد.

كان الخلاف بين الصحابة فى التفسير قليلاً جداً، وكذا بين التابعين وإن كان أكثر منه بين الصحابة، وكان اختلافهم فى الأحكام أكثر من اختلافهم فى التفسير.

وإذا نحن تتبعنا ما نُقل لنا من أقوال السَلَف فى التفسير، وجمعنا ما هو مبثوث فى كتب التفسير بالمأثور لخرجنا بادى الرأى بكثير من الأقوال المختلفة فى المسألة الواحدة، فقول لصحابى يخالف قول صحابى آخر، وقول لتابعى يخالف قول تابعى آخر، بل كثيراً ما نجد قولين مختلفين فى المسألة الواحدة، وكلاهما منسوب لقائل واحد، فهل معنى هذا أن الخلاف فى التفسير قد اتسعت دائرته على عهد الصحابة والتابعين، وهل معنى هذا أن الصحابى أو التابعى يناقض نفسه فى المسألة الواحدة؟.. لا، فدائرة الخلاف لم تتسع، ولم يناقض الصحابى أو التابعى نفسه. وذلك لأن غالب ما صح عنهم من الخلاف فى التفسير يرجع إلى اختلاف عبارة مثلاً، أو اختلاف تنوع، لا إلى اختلاف تباين وتضاد كما ظنه بعض الناس فحكاه على أنه أقوال متباينة لا يرجع بعضها إلى بعض."[[35]](#footnote-35)

 ويمكن القول بأن الاختلاف الذي وقع بين السلف في تفسير القرآن الكريم ؛ يرجع إلى عدة أمور :

" **أولاً:** أن يُعبِّر كل واحد من المفسِّرين عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى فى المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله صلى الله عليه وسلم، وأسماء القرآن، فإن أسماء الله كلها على مسمى واحد، فلا يكون دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر منها، بل الأمر كما قال الله تعالى:

**﴿**  **﴾** [الإسراء: 110] ..

وإذا نحن نظرنا إلى كل اسم من أسمائه لوجدناه يدل على ذات الله تعالى وعلى صفة من صفاته تضمنها هذا الاسم فـ "العليم" يدل على الذات والعلم، و "القدير" يدل على الذات والقدرة.. وهكذا.

ثم إن كل اسم من هذه الأسماء يدل على الصفة التى فى الاسم الآخر بطريق اللزوم، وكذلك الشأن فى أسماء النبى صلى الله عليه وسلم مثل: محمد وأحمد وحامد، وأسماء القرآن مثل: القرآن والفرقان، والهدى، والشفاء، وأمثال ذلك.

فإن كان مقصود السائل تعيين المسمى عبَّر عنه بأى اسم كان إذا كان يعرف مسماه.

فمثلاً قوله تعالى: **﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾** [طه: 124] .. وإذا قيل: ما ذكره؟ يقال: ذِكْره قرآنه، أو كتابه، أو كلامه، أو هُدَاه، ونحو ذلك. وهذا على القول المشهور من أن المصدر مضاف للفاعل، كما يدل عليه سياق الآية وسباقها.

وإن كان مقصود السائل معرفة ما فى الاسم من الصفة المختصة به فلا بد فى ذلك من قدر زائد على تعيين المسمى، مثل أن يسأل عن القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، وقد علم أنه الله ولكن يريد أن يعرف معنى كونه قدوساً. وسلاماً، ومؤمناً، ومهيمناً، ونحو ذلك.

والسَلَف كثيراً ما يُعبِّرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه وإن كان فيها من الصفة ما ليس فى الاسم الآخر، كمن يقول: القدوس: هو الله، أو الرحمن، أو الغفور، ومراده أن المسمى واحد، لا أن هذه الصفة هى هذه. ومعلوم أن هذا اختلاف لا يمكن أن يقال إنه اختلاف تباين وتضاد كما ظنه بعض الناس.

ومثال ذلك تفسيرهم للصراط المستقيم، فقال بعضهم: هو اتباع القرآن، لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث علىّ عند الترمذى:

**(...وَهُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ ، وَهُوَ الذِّكْرُ الحَكِيمُ ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ...)**[[36]](#footnote-36) ....

ومنهم مَن قال: هو اتباع السُّنَّة والجماعة، ومنه مَن قال: هو طريق العبودية، ومنه مَن قال: هو طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، وقيل غير ذلك فهذه كلها أقوال لا منافاة بينها ولا تباين، بل كلها متفقة فى الحقيقة، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، وهو طاعة الله ورسوله، وهو طريق العبودية لله، فالذات واحدة، وكلُّ أشار إليها ووصفها بصفة من صفاتها.

**ثانياً**: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود فى عمومه وخصوصه.

مثال ذلك ما نقل فى قوله تعالى: ( ) [فاطر: 32] ؛ فبعضهم فَسَّر السابق بمن يصلى فى أول الوقَت، والمقتصد بمن يصلى فى أثنائه، والظالم بمن يصلى بعد فواته. وبعضهم فسَّر السابق بمن يؤدى الزكاة المفروضة مع الصدقة، والمقتصد بمن يؤديها وحدها، والظالم بمانع الزكاة، فكل من المفسِّرين ذكر فرداً من أفراد العام على سبيل التمثيل لا الحصر، لتعريف المستمع أن الآية تتناول المذكور، ولتنبيهه به على نظيره، فإن التعريف بالمثال قد يكون أسهل من التعريف بالحد المطابق. والعقل السليم يتفطن للنوع بذكر مثاله. وهذا الاختلاف فى ذكر المثال لا يؤدى إلى التباين والتناقض بين الأقوال، إذ من المعلوم أن الظالم لنفسه يتناول المُضيِّع للواجبات والمنتهك للحُرُمات، والمقتصد يتناول فاعل الواجبات وتارك المحرَّمات. والسابق يتناول مَن تقرَّب بالحسنات مع الواجبات.

ومن هذا القبيل أن يقول أحدهم: نزلت هذه الآية فى كذا، ويقول الآخر: نزلت فى كذا، كل يذكر غير ما يذكره صاحبه، لأن كلاً منهم يذكر بعض ما يتناوله اللفظ، وهذا لا تنافى فيه ما دام اللفظ يتناول قول كل منهما.

أما إذا قال أحدهم: سبب نزول هذه الآية كذا، وقال الآخر: سبب نزول هذه الآية كذا، وكل ذكر غير ما ذكره الآخر، فيمكن أن يقال: إن الآية نزلت عقب تلك الأساب، أو تكون نزلت مرتين: مرة لهذا السبب، ومرة لهذا السبب."[[37]](#footnote-37)

**ثالثاً :"** أن يُعبِّروا عن المعانى بألفاظ متقاربة لا مترادفة، فإن الترادف قليل فى اللغة، ونادر أو معدوم فى القرآن، وقَلَّ أن يُعبَّر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدى جميع معناه، وإنما يُعبَّر عنه بلفظ فيه تقريب لمعناه، فمثلاً إذا قال قائل: **﴿** ﴾ [الطور: 9] .. المور: الحركة فذلك تقريب للمعنى، لأن المور حركة خفيفة سريعة. كذلك إذا قال:﴿ ﴾ [الإسراء: 4] .. أي أعلمنا، لأن القضاء إليهم فى الآية أخص من الإعلام، فإن فيه إنزالاً وإيحاءً إليهم.

فإذا قال أحدهم فى قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الأنعام: 70] إن معنى تبسل: تحبس، وقال الآخر: ترتهن، ونحو ذلك، لم يكن من اختلاف التضاد، لأن هذا تقريب للمعنى كما قلنا.

**رابعاً:** أن يكون فى الآية الواحدة قراءتان أو قراءات، فيفسِّر كل منهم على حسب قراءة مخصوصة فيظن ذلك اختلافاً، وليس باختلاف، مثال ذلك: ما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس وغيره من طرق فى قوله تعالى:﴿.. ﴾ [الحجر: 15] . إن معنى سُكِّرت: سُدَّت، ومن طريق أخرى عنه: أن سُكِّرت بمعنى أُخذت وسُحرت، ثم أخرج عن قتادة أنه قال: مَن قرأ "سُكِّرت" مشددة، فإنما يعنى سُدَّت، ومَن قرأ "سكَرت" مخففة. فإنه يعنى سُحرت. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ ﴾ [إبراهيم: 50] أخرج ابن جرير عن الحسن: أنه الذى تهنأ به الإبل، وأخرج من طرق عنه وعن غيره: أنه النحاس المذاب، وليسا بقولين، وإنما الثانى تفسير لقراءة مَن قرأ: "من قطرٍ آن" بتنوين قطر، وهو النحاس المذاب، وآن: شديد الحرارة. وأمثلة هذا النوع كثيرة. وقد خُرِّج على هذا الاختلاف الوارد عن ابن عباس وغيره فى تفسير قوله تعالى. ُ﴿أَوْلاَمَسْتُمُ﴾ [النساء: 43، المائدة: 6] .. هل هو الجِماع، أو الجس باليد؟ فالأول تفسير لقراءة: "لامستم"، والثانى لقراءة: "لمستم" ولا اختلاف.

هذه هى الأوجه بواسطتها نستطيع أن نجمع بين أقوال السَلَف التى تبدو متعارضة. أما ما جاء عنهم من اختلاف فى التفسير ويتعذر الجمع بينه بواحد من الأمور السابقة - وهذا أمر نادر، أو اختلاف مخفف كما يقول ابن تيمية - فطريقنا فيه: أن ننظر فيمن نُقِل عنه الاختلاف، فإن كان عن شخص واحد واختلفت الروايتان صحة وضعفاً، قُدِّم الصحيح وتُرِك ما عداه، وإن استوينا فى الصحة وعرفنا أن أحد القولين متأخر عن الآخر، قُدِّم المتأخر وتُرِك ما عداه. وإن لم نعرف تقدم أحدهما على الآخر رددنا الأمر إلى ما ثبت فيه السمع. فإن لم نجد سمعاً وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدهما، رجَّحنا ما قوَّاه الاستدلال وتركنا ما عداه. وإن تعارضت الأدلة فعلينا أن نؤمن بمراد الله تعالى ولا نتهجم على تعيين أحد القولين، ويكون الأمر حينئذ فى منزلة المجمل قبل تفصيله، والمتشابه قبل تبيينه.

وإن كان الاختلاف عن شخصين أو أشخاص، واختلفت الروايتان أو الروايات صحة وضعفاً، قُدِّم الصحيح وتُرِك ما عداه. وإن استوت الروايتان أو الروايات فى الصحة، رددنا الأمر إلى ما ثبت فيه السمع. فإن لم نجد سمعاً وكان للاستدلال طريق إلى تقوية أحدهما رجَّحنا ما قوَّاه الاستدلال وتركنا ما عداه. وإن تعارضت الأدلة فعلينا أن نؤمن بمراد الله تعالى، ولا نتهجم على تعيين أحد القولين أو الأقوال. ويكون الأمر حينئذ فى منزلة المجمل قبل تفصيله، والمتشابه قبل تبيينه.

ويرى الزركشى[[38]](#footnote-38): أن الاختلاف إن كان بين الصحابة وتعذر الجمع، قُدِّم قول ابن عباس على قول غيره، وعلَّل ذلك فقال: لأن النبى صلى الله عليه وسلم بَشَّره حيث قال: (اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ)[[39]](#footnote-39)

هذا ما حكم به الأستاذ "جولدزيهر" على التفسير بالمأثور فى كتابه، وكل ما قاله فى هذا الموضوع لا يعدو أن يكون محاولات فاشلة يريد من ورائها أن يُظهر أن ابن عباس خاصة، ومن تكلم فى التفسير من الصحابة عامة، بمظهر الشخص الذى يناقض نفسه فى الكلمة الواحدة أو الموضوع الواحد. كما يرمى من وراء ذلك أن يصرف نظر المسلمين عن هذه الثروة الضخمة التى خلَّفها لهم السَلَف الصالح فى التفسير، زعماً أن هذا التناقض الموجود بين الروايات، نتيجة لاختلاف وجهات النظر من شخص واحد أو أشخاص، وتفسير هذا شأنه نحن فى حِلٍّ من التزامه، لأنهم قالوا بعقولهم، ونحن مشتركون معهم فى هذا القَدْر.

ونحن لا ننكر أن هناك اختلافاً بين السَلَف فى التفسير، كما لا ننكر أنَّ هناك اختلافاً بين قولين أو أقوال لشخص واحد منهم، ولكن هذا الاختلاف: معظمه يرجع إلى اختلاف عبارة وتنوع، لا اختلاف تناقض وتضاد، فما كان من هذا القبيل، فالجمع بينه سهل ميسور، وما لم يمكن فيه الجمع، فالمتأخر من القولين عن الشخص الواحد مقدَّم إن استويا فى الصحة عنه، وإلا فالصحيح المقدَّم.

وأما ما رمى إليه من جعل التفسير المأثور مساوياً للتفسير بالعلم، وادعاؤه أنه لا يوجد له وحدة تامة أو كيان قائم، فهذا شطط منه فى الرأى، ولا يكاد يسلم له هذا المدَّعى، لأن المأثور الذى صح عن النبى صلى الله عليه وسلم له مكانته وقيمته، ﴿ ﴾ [النجم: 4] .. وأما ما صح عن الصحابة فغالبه مما تلقوه عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وقليل منه قالوه عن نظر منهم واجتهاد وحتى هذا القليل - عند مَنْ لا يرى أن له حكم المرفوع - له أيضاً قيمته ومكانته، ولا يجوز العدول عنه إذا صح إلى غيره، لأنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرائن والأحوال التى اختُصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح.

وبعد.. فهل يعُدَ التفسير المأثور مساوياً للتفسير بالعلم؟ اللَّهم إن هذا لا يقوله منصف."[[40]](#footnote-40)

**3- الطعن في رجال التفسير بالمأثور**

 اتهم جولدزيهر سيدنا ابن عباس وغيره من الصحابة والتابعين ، بالتوسع فى الأخذ عن أهل الكتاب ، وعرض زعمه هذا فى كتابه المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن ،وسنتعرض لنموذج من رجال التفسير ؛ وهو سيدنا عبد الله بن عباس .

يقول جولدزيهر: "وكثيراً ما يُذكر أنه فيما يتعلق بتفسير القرآن، كان - أى ابن عباس - يرجع إلى رجل يسمى أبا الجلد غيلان بن فروة الأزدى، الذى أثنى الناس عليه بأنه كان يقرأ الكتب، وعن ميمونة ابنته أنها قالت: كان أبى يقرأ القرآن فى كل سبعة أيام، ويختم التوراة فى ستة، يقرؤها نظراً، فإذا كان يوم ختمها، حشد لذلك ناس، وكان يقول: كان يُقال تنزل عند ختمها الرحمة، وهذا الخبر المبالغ فيه من ابنته يمكن أن يبين لنا مكان الأب فى الاستفادة من التوراة.

ومن بين المراجع العلمية المفضِّلة عند ابن عباس، نجد أيضاً كعب الأحبار اليهودى، وعبد الله بن سلام، وأهل الكتاب على العموم، ممن حذر الناس منهم، كما أن ابن عباس نفسه فى أقواله حذَّر من الرجوع إليهم، ولقد كان إسلام هؤلاء عند الناس فوق التهمة والكذب، ورفعوا إلى درجة أهل العلم الموثوق بهم.. ولم تكن التعاليم الكثيرة التى أمكَن أن يستقيها ابن عباس، والتى اعتبرها من تلك الأمور التى يُرجع فيها إلى أهل هذا الدين الآخر، مقصورة على المسائل الإنجيلية والإسرائيلية، فقد كان يسأل كعباً عن التفسير الصحيح لأُم القرآن وللمرجان مثلاً، وقد رأى الناس فى هؤلاء اليهود أن عندهم أحسن الفهم - على العموم - فى القرآن وفى كلام الرسول (صلى الله عليه وسلم) وما فيهما من المعانى الدينية، ورجعوا إليهم سائلين عن هذه المسائل بالرغم من التحذير الشديد - من كل جهة - من سؤالهم.." [[41]](#footnote-41)

**الرد على هذا الاتهام**

في بداية الرد على هذه الشبهات التي أثارها جولدزيهر عن ابن عباس ؛ أذكر هنا شيئاً من مناقب ابن عباس وقيمتة العلمية .

وقد كان بعض الصحابة وكثير من التابعين يرجعون إلي ابن عباس فى فهم ما أشكل عليهم من كتاب الله، فكثيراً ما توجَّه إليه معاصروه ليزيل شكوكهم، ويكشف لهم عما عَزَّ عليهم فهمه من كتاب الله تعالى.

ففى قصة موسى مع شعيب أُشكل على بعض أهل العلم، أى الأجلين قضى موسى؟ هل كان ثمان سنين؟ أو أنه أتم عشراً؟ ولما لم يقف على رأى يمم شطر ابن عباس، الذى هو بحق ترجمان القرآن، ليسأله عما أشكل عليه، وفى هذا يروى الطبرى فى تفسيره، عن سعيد بن جبير قال: "قال يهودى بالكوفة - وأنا أتجهز للحج - إنى أراك رجلاً تتبع العلم، فأخبرنى أى الأجلين قضى موسى؟ قلت: لا أعلم، وأنا الآن قادم على حَبْر العرب - يعنى ابن عباس - فسائله عن ذلك، فلما قدمتُ مكة سألتُ ابن عباس عن ذلك وأخبرته بقول اليهودى، فقال ابن عباس: قضى أكثرهما وأطيبهما، إنَّ النبى إذا وعد لم يُخلف، وقال سعيد: فقدمتُ العراق فلقيتُ اليهودى فأخبرته فقال: صدق وما أُنزِلَ على موسى، هذا واللهِ العالِم.[[42]](#footnote-42)

وهذا عمر رضى الله عنه يسأل الصحابة عن معنى آية من كتاب الله، فلما لم يجد عندهم جواباً مرضياً رجع إلى ابن عباس فسأله عنها، وكان يثق بتفسيره، وفى هذا يروى الطبرى: (أن عمر سأل الناس عن هذه الآية - يعنى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [البقرة: 266] ... الآية، فما وجد أحداً يشفيه، حتى قال ابن عباس وهو خلفه: يا أمير المؤمنين؛ إنى أجد فى نفسى منها شيئاً، فتلفت إليه فقال: تحوَل ههنا، لِمَ تُحقِّر نفسك؟ قال: هذا مَثَلٌ ضربه الله عزَّ وجل فقال: أيودَ أحدكم أن يعمل عمره بعمل أهل الخير وأهل السعادة، حتى إذا كان أحوج ما يكون إلى أن يختمه بخير حين فنى عمره واقترب أجله، ختم ذلك بعمل من عمل أهل الشقاء، فأفسده كله، فحرقه أحوج ما كان إليه)[[43]](#footnote-43).[[44]](#footnote-44)

إن ما قاله (جولد زيهر) عن ابن عباس وتوسعه في الأخذ عن أهل الكتاب " غلو فى الرأى، وبُعْدٌ عن الصواب، فابن عباس وغيره من الصحابة، كانوا يسألون علماء اليهود الذين اعتنقوا الإسلام، ولكن لم يكن سؤالهم عن شئ يمس العقيدة. أو يتصل بأُصول الدين أو فروعه، وإنما كانوا يسألون أهل الكتاب عن بعض القصص والأخبار الماضية، ولم يكونوا يقبلون كل ما يُروى لهم على أنه صواب لا يتطرق إليه شك، بل كانوا يُحكِّمون دينهم وعقلهم، فما اتفق مع الدين والعقل صدَّقوه، وما خالف ذلك نبذوه، وما سكت عنه القرآن واحتمل الصدق والكذب توقَّفوا فيه. وبهذا المسلك يكون الصحابة قد جمعوا بين قوله عليه الصلاة والسلام: **(وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ**)[[45]](#footnote-45) ،وقوله:

**( لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ**)[[46]](#footnote-46) فإن الأول محمول على ما وقع فيهم من الحوادث والأخبار، لما فيها من العظة والاعتبار، بدليل قوله بعد ذلك: "فإن فيهم أعاجيب". والثانى محمول على ما إذا كان الُمخْبَر به من قِبَلهم محتملاً، ولم يقم دليل على صدقه ولا على كذبه، لأنه ربما كان صدقاً فى نفس الأمر فيكون فى التكذيب به حَرَج، وربما كان كذباً فى نفس الأمر فيكون فى التصديق به حَرَج، ولم يرد النهى عن تكذيبهم فيما ورد شرعنا بخلافه، ولا عن تصديقهم فيما ورد شرعنا بوفاقه.

ثم كيف يستبيح ابن عباسلنفسه أن يُحدِّث عن بنى إسرائيل بمثل هذا التوسع الذى يجعله مخالفاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان ابن عباس نفسه من أشد الناس نكيراً على ذلك، فقد روى البخارى فى صحيحه عنه أنه قال: (َ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْدَثُ الْأَخْبَارِ بِاللهِ تَقْرَءُونَهُ لَمْ يُشَبْ[[47]](#footnote-47) وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ بَدَّلُوا مَا كَتَبَ اللهُ وَغَيَّرُوا بِأَيْدِيهِمُ الْكِتَابَ فَقَالُوا :﴿ ﴾[[48]](#footnote-48)

أَفَلَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مُسَاءَلَتِهِمْ وَلَا وَاللهِ مَا رَأَيْنَا مِنْهُمْ رَجُلًا قَطُّ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ ).[[49]](#footnote-49)"[[50]](#footnote-50)

وهذا يوضح جلياً طريق ابن عباس الذي سلكه بالأخذ عن أهل الكتاب. وأن كل ما ادعاه المستشرقون لم يكن الغرض منه إلا التشكيك برجال هذا التفسير؛ لرده وتشكيك الناس فيه ؛ والله خير حافظاً لهذا الدين، حيث قيض له من يرد عنه تحريف المبطلين وزيف الجاحدين أمثال هؤلاء المبشرين والمستشرقين والملحدين على مدار العصور والدهور[[51]](#footnote-51).

أما ما ذكر من أخذ ابن عباس عن الجلد جيلان ابن فروي الأزدي ؛ فإنه لم يثبت أخذه عنه إلا في موضعين فقط؛ حين سأله عن البرق والرعد .

وأما ما أخذه عن كعب الأحبار وعبد الله بن سلام فلم يكن كذلك إلا في في موضعين من التفسير كذلك، وكل من أشار إليهم جولدزيهر من المذكورين سابقاً قد أسلموا وحسن إسلامهم[[52]](#footnote-52)

**خاتمة**

الحمد لله رب العالمين الذى بنعمته تتم الصالحات ،وصلى اللهم على سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم- خير خلق الله ، خاتم النبيين والمرسلين ، ورضى الله عن الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

قد انتهيت – بتوفيق الله تعالى – من دراسة هذا البحث والذى كان بعنوان :(موقف المستشرقين من التفسير بالمأثور والرد عليهم) وقد خرجت من هذه الدراسة بنتائج وتوصيات أهمها :

**أولاً: النتائج :**

1. أن الاستشراق هو : دراسة الاسلام ولمسلمين من حيث كتبهم وثقافتهم وتقاليدهم وكل ما يتعلق بهم لغرض التشكيك في الدين والقضاء عليه ومسخ هوية المسلمين والسيطرة عليهم ، وذلك عن طريق جيش من الباحثين المتخصصين في جميع المجالات .
2. اهتم المستشرقون بالبدايات الأولى لظهور علم التفسير ؛ والهدف من ذلك تحطيم أسس العلوم القرآنية وركائزها المتمثلة في المرويات المتصلة بالصحابة والتابعين .
3. تشكيك المستشرقين في الروايات الصحيحة والتقليل من أهمية أعلام علم التفسير ومكانتهم كابن عباس ومجاهد وغيرهم .
4. اعتمد المستشرقون على انتقاء عدد معين من الكتب والمصنفات في علوم القرآن, وهي في معظمها كتب جامعة لم تتحر الصحة والنقد والرواية السليمة

ثانياً: التوصيات :

1. الاهتمام بما كتبه المستشرقين عن القرآن الكريم وعلومه , وضرورة ترجمته وفهم ما فيه ، مع إعداد موسوعة للرد على شبهاتهم ونقد ما قالوه عن القرآن وعلومه .
2. ضرورة عمل دورات مكثفة في كيفية التعامل مع شبهات المستشرقين والرد عليها, وتدريب الباحثين على كيفية مواجهتها .
3. إنشاء مراكز بحثية للتعريف بالاسلام وحقائقه ، وترجمتها إلى لغات عديدة .
4. ضرورة عقد مؤتمرات خاصة بالدراسات الاستشراقية ، والشبهات التي تثار حول القرآن وعلومه .

وفي نهاية هذا البحث أسأل الله تعالى أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يوفق الجميع لخدمة هذا الدين الاسلامي العظيم .

 والحمد لله أولاً وآخراً وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

**فهرس المراجع والمصادر**

1. ابن تيمية- أحمد بن عبد الحليم - مجموع الفتاوى - تحقيق: أنور الباز، وعامر الجزار،القاهرة- دار الوفاء، - ط2- 1426هـ 2005م
2. ابن تيمية – أحمد بن عبد الحليم - مقدمة في أصول التفسير- بيروت – مكتبة الحياة - 1490هـ/ 1980م-
3. ابن حنبل- أحمد بن محمد الشيباني- المسند- بيروت - الطبعة : الأولى ، 1419هـ ـ 1998م
4. ابن عطية - عبد الحق بن غالب- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- تحقيق عبد السلام عبد الشافي- بيروت- دار الكتب العلمية - ط1- 1422 ه
5. ابن فارس- أحمد- معجم مقاييس اللغة- تحقيق: عبد السـلام محمد هارون - بيروت- دار الفكر- 1399هـ.
6. ابن كثير- إسماعيل بن عمر- تفسير القرآن العظيم - سامي بن محمد سلامة- دار طيبة - ط2 - 1420هـ - 1999 م
7. ابن منظور- محمد بن مكرم - لسان العرب- بيروت – دار صادر- ط1- 1414ه
8. أبي البقاء- أيوب بن موسى- الكليات- بيروت - مؤسسة الرسالة- ط/ 1419هـ
9. البخاري-محمد بن إسماعيل- الجامع الصحيح المختصر- بيروت – دار ابن كثير- الطبعة الثالثة ، 1407ه – 1987م
10. البيهقي – أبو بكر أحمد – السنن الكبرى - ط بيروت – لبنان- دار الكتب العلمية- الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م
11. الترمذي- محمد بن عيسى- السنن- بيروت – دار الغرب الاسلامي- ط1998م
12. حبنكه – عبد الرحمن - أجنحة المكر الثلاثة – (التبشير، الاستشراق ، الاستعمار)- دمشق- دار القلم –ط8- 1420ه- 2000م
13. الخطيب البغدادي - أحمد بن علي- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع - تحقيق محمود الطحان - الرياض - مكتبة المعارف - بدون تاريخ
14. الذهبي – محمد حسين- التفسير والمفسرون- القاهرة – مكتبة وهبة- ط6- 1416ه-1995م
15. رضا- أحمد- معجم متن اللغة– بيروت - مكتبة الحياة –– ط 1958م
16. رضوان- عمرو إبراهيم – آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره (دراسة ونقد)- الرياض- دار طيبة- ط1 – 1413ه=1992م
17. الزرقاني - عبدالعظيم - مناهل العرفان في علوم القرآن- بيروت- دار الفكر -الطبعة الأولى ، 1996
18. الزركشي- بدر الدين محمد بن عبد الله-البرهان في علوم القرآن- القاهرة- دار إحياء الكتب العربية- ط/ الأولى 1376هـ
19. زيهر - جولد - المذاهب الاسلامية في تفسير القرآن - ترجمة علي حسن عبد القادر- القاهرة - مطبعة العلوم –ط1- 1363ه – 1944م
20. سعيد- إدوارد - الاستشراق - ترجمة كمال أوديب - بيروت -مؤسسة الأبحاث العربية - ط2- 1984م
21. السيوطي - جلال الدين - الإتقان في علوم القرآن - تحقيق: سعيد المندوب- لبنان- دار الفكر- 1416هـ - 1996م
22. الصابوني - محمد بن علي- التبيان في علوم القرآن- بيروت - دار الإرشاد– ط1390هـ - عتر- نور الدين- علوم القرآن الكريم- دمشق- مكتبة الصباح - ط6 - 1416هـ.
23. الطبري- محمد بن جرير- جامع البيان في تأويل القرآن- بيروت – مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م-
24. القرطبي - محمد بن أحمد- الجامع لأحكام القرآن - تحقيق هشام سمير البخاري - السعودية- دار عالم الكتب، - ط 1423هـ/ 2003م
25. وزان - عدنان- الاستشراق والمستشرقون - سلسلة دعوة الحق – مكة- رابطة العالم الاسلامي - 1404ه

1. -ابن منظور- محمد بن مكرم - **لسان العرب**- بيروت – دار صادر- ط1- 1414ه - ج10- ص 173 [↑](#footnote-ref-1)
2. - رضا- أحمد- **معجم متن اللغة**– بيروت - مكتبة الحياة - ط 1958م – ج3- ص310 [↑](#footnote-ref-2)
3. - حبنكه – عبد الرحمن - **أجنحة المكر الثلاثة – (التبشير، الاستشراق ، الاستعمار)-** دمشق- دار القلم –ط8- 1420ه- 2000م – ص 120 [↑](#footnote-ref-3)
4. - حبنكة- عبد الرحمن – **أجنحة المكر الثلاثة** - مرجع السابق – ص 120 [↑](#footnote-ref-4)
5. - سعيد- إدوارد - **الاستشراق** - ترجمة كمال أوديب - بيروت -مؤسسة الأبحاث العربية - ط2- 1984م - ص145 [↑](#footnote-ref-5)
6. - وزان - عدنان- **الاستشراق والمستشرقون** - سلسلة دعوة الحق – مكة- رابطة العالم الاسلامي - 1404ه- ص24 [↑](#footnote-ref-6)
7. - حبنكة**- أجنحة المكر الثلاثة** – مرجع سابق – ص121 [↑](#footnote-ref-7)
8. - ابن فارس- أحمد- **معجم مقاييس اللغة**- تحقيق: عبد السـلام محمد هارون - بيروت- دار الفكر- 1399هـ.- ج4- ص402 [↑](#footnote-ref-8)
9. - ابن منظور**- لسان العرب** - مرجع سابق – ج11- ص128 [↑](#footnote-ref-9)
10. - الزركشي- بدر الدين محمد بن عبد الله-**البرهان في علوم القرآن**- القاهرة- دار إحياء الكتب العربية- ط/ الأولى 1376هـ.- ج1 – ص13

 [↑](#footnote-ref-10)
11. - السيوطي - جلال الدين - **الإتقان في علوم القرآن** - تحقيق: سعيد المندوب- لبنان- دار الفكر- 1416هـ - 1996م - ص435 [↑](#footnote-ref-11)
12. - أبي البقاء- أيوب بن موسى- **الكليات**- بيروت - مؤسسة الرسالة- ط/ 1419هـ - ص260 . [↑](#footnote-ref-12)
13. - الصابوني - محمد بن علي- **التبيان في علوم القرآن**- بيروت - دار الإرشاد– ط1390هـ.- ص75 [↑](#footnote-ref-13)
14. - عتر- نور الدين- **علوم القرآن الكريم**- دمشق- مكتبة الصباح - ط6 - 1416هـ.- ص75، [↑](#footnote-ref-14)
15. - ابن تيمية- أحمد بن عبد الحليم - **مجموع الفتاوى** - تحقيق: أنور الباز، وعامر الجزار،القاهرة- دار الوفاء، - ط2- 1426هـ 2005م -13/ 363-368 بتصرف. [↑](#footnote-ref-15)
16. - زيهر - جولد - **المذاهب الاسلامية في تفسير القرآن** - ترجمة علي حسن عبد القادر- القاهرة - مطبعة العلوم –ط1- 1363ه – 1944م – ص 53 [↑](#footnote-ref-16)
17. -راجع زيهر- جولد **- المذاهب الاسلامية في تفسير القرآن** - مرجع سابق – ص 54، 55 بتصرف واختصار [↑](#footnote-ref-17)
18. - من قولهم: أبقيت على فلان إذا أشفقت عليه ورحمته. [↑](#footnote-ref-18)
19. - البيهقي – أبو بكر أحمد – **السنن الكبرى** - ط بيروت – لبنان- دار الكتب العلمية- الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م- حديث إبراهيم بن عبد الرحمن العذري- كتاب الشهادات- بَابُ: الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَقُولُ: كُفُّوا عَنْ حَدِيثِهِ ، لِأَنَّهُ يَغْلِطُ أَوْ يُحَدِّثُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُبْصِرُ الْفُتْيَا- رقم : 20911- ج10- ص 353- وهو في المشكاة (1/ 82) حديث (248) وقال: رواه البيهقي. وقال الشيخ ناصر في تخريجه: رواه الحاكم في المستدرك وصححه ووافقه الذهبي ونقل هناك تصحيح الإمام أحمد للحديث [↑](#footnote-ref-19)
20. - ابن عطية - عبد الحق بن غالب- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**- تحقيق عبد السلام عبد الشافي- بيروت- دار الكتب العلمية - ط1- 1422 هـ- ج1 – ص41 [↑](#footnote-ref-20)
21. - ابن عطية - **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**- مرجع السابق – ج1 – ص41، وراجع : القرطبي - محمد بن أحمد- **الجامع لأحكام القرآن** - تحقيق هشام سمير البخاري - السعودية- دار عالم الكتب، - ط 1423هـ/ 2003م- (1 / 66) [↑](#footnote-ref-21)
22. - الزرقاني - عبدالعظيم - **مناهل العرفان في علوم القرآن**- بيروت- دار الفكر -الطبعة الأولى ، 1996- ج2- ص42 [↑](#footnote-ref-22)
23. - سورة التكوير الآية :7 [↑](#footnote-ref-23)
24. - سورة الصافات الآية : 22 [↑](#footnote-ref-24)
25. - ابن كثير- إسماعيل بن عمر- **تفسير القرآن العظيم** - سامي بن محمد سلامة- دار طيبة - ط2 - 1420هـ - 1999 م

ج8- ص332 – ورواه الحاكم في المستدرك وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه – ووافقه الذهبي – (2/560) [↑](#footnote-ref-25)
26. - سورة المائدة الآية (3) [↑](#footnote-ref-26)
27. - حديث عمر بن الخطاب- **صحيح البخاري**- كتاب الإيمان- باب زيادة الإيمان ونقصانه – رقم 45 [↑](#footnote-ref-27)
28. - الخطيب البغدادي - أحمد بن علي**- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** - تحقيق محمود الطحان - الرياض - مكتبة المعارف - بدون تاريخ- ج2- ص162 وما بعدها بتصرف واختصار [↑](#footnote-ref-28)
29. - الخطيب البغدادي - **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** - مرجع سابق – ج2 – ص 192 [↑](#footnote-ref-29)
30. - الزركشي -**البرهان في علوم القرآن** – مرجع سابق- ج2 - ص156 [↑](#footnote-ref-30)
31. - السيوطي - جلال الدين - **الإتقان في علوم القرآن** – مرجع سابق - ج2 – ص178 [↑](#footnote-ref-31)
32. - جولد زيهر - **المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن** - مرجع سابق - ص 78وما بعدها [↑](#footnote-ref-32)
33. - جولد زيهر **- المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن** - مرجع سابق- ص81بتصرف [↑](#footnote-ref-33)
34. - جولد زيهر **- المذاهب الإسلامية فى تفسير القرآن -** مرجع سابق- ص82بتصرف [↑](#footnote-ref-34)
35. - الذهبي – محمد حسين**- التفسير والمفسرون-** القاهرة – مكتبة وهبة- ط6- 1416ه-1995م- ج1-ص142-143 [↑](#footnote-ref-35)
36. - حديث علي بن أبي طالب - **سنن الترمذي**- بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ القُرْآنِ- برقم 2906- وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ- انظر حديث رقم : 74 في ضعيف الجامع [↑](#footnote-ref-36)
37. - راجع الذهبي - **التفسير والمفسرون**- مرجع سابق – ج1 – ص 144- 146 ، وراجع ، ابن تيمية – أحمد بن عبد الحليم - مقدمة في أصول التفسير- بيروت – مكتبة الحياة - 1490هـ/ 1980م- ص11-13 [↑](#footnote-ref-37)
38. - راجع كلامه في كتابه **: البرهان في علوم القرآن** – مرجع سابق – ج2- ص172 [↑](#footnote-ref-38)
39. - أصل الحديث في **مسند الامام أحمد** برقم (2397) : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَضَعَ يَدَهُ عَلَى كَتِفِي - أَوْ عَلَى مَنْكِبِي، شَكَّ سَعِيدٌ - ثُمَّ قَالَ: " اللهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ" وإسناده قوي على شرط مسلم، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن عثمان بن خثيم، فمن رجال مسلم، وهو صدوق. زهير أبو خيثمة: هو ابن معاوية. [↑](#footnote-ref-39)
40. - راجع الذهبي- **التفسير والمفسرون** – مرجع سابق – ج1 – ص 146- 148 [↑](#footnote-ref-40)
41. - زيهر- **المذاهب الاسلامية في تفسير القرآن**- مرجع سابق – ص 66- 67 [↑](#footnote-ref-41)
42. - الطبري- محمد بن جرير- **جامع البيان في تأويل القرآن-** بيروت – مؤسسة الرسالة- الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م- ج19- ص 569 [↑](#footnote-ref-42)
43. - الطبري- **جامع البيان في تأويل القرآن** – مرجع سابق- ج5- ص 545 [↑](#footnote-ref-43)
44. - الذهبي **– التفسير والمفسرون** – مرجع سابق – ج1 – ص 74- 75 [↑](#footnote-ref-44)
45. - حديث عبد الله بن عمرو**- صحيح البخاري-** كتاب الأنبياء- باب ما ذكر عن بني إسرائيل- رقم(3274)- البخاري-محمد بن إسماعيل- الجامع الصحيح المختصر- بيروت – دار ابن كثير- الطبعة الثالثة ، 1407ه – 1987م [↑](#footnote-ref-45)
46. - حديث أبي هريرة – **صحيح البخاري-** كتاب الشهادات - بَابٌ لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشِّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا- برقم (4215) [↑](#footnote-ref-46)
47. - أَي لم يخلط يُقَال شيب يشاب شوبا وَمِنْه شوب اللَّبن بِالْمَاءِ"ابن حجر – أحمد بن علي- **فتح الباري**- بيروت – دار المعرفة – ط1379ه- ج1- ص141 [↑](#footnote-ref-47)
48. - سورة البقرة الآية (79) [↑](#footnote-ref-48)
49. - حديث عبد الله بن عباس – **صحيح البخاري**- كتاب الشهادات- بَابٌ لَا يُسْأَلُ أَهْلُ الشِّرْكِ عَنِ الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا- برقم:2539 [↑](#footnote-ref-49)
50. - الذهبي- **التفسير والمفسرون**- مرجع سابق- ص 78- 79 [↑](#footnote-ref-50)
51. - رضوان- عمرو إبراهيم – **آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره (دراسة ونقد)-** الرياض- دار طيبة- ط1 – 1413ه=1992م – ج2- ص720 [↑](#footnote-ref-51)
52. - رضوان**- آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره (دراسة ونقد)-** مرجع سابق- ج2- ص 721 [↑](#footnote-ref-52)